

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

25-09-2007

الصفحات :

12

العدد : 12780

المسلسل : 69

## ملف صحفي



أصلحت بين المتخصصين وامت شمل المتابعين

# المملكة احتضنت في عام واحد قمتين خليجيتين وثالثة عربية ناجحة بكل المقاييس

وقف الإقتتال، كما نجت المملكة من قبل في توحيد صفوف اللبنانيين وشهدت توقيع اتفاق الطائف الذي وضع حداً للحرب الأهلية في لبنان. واعتبر ممثلون سياسيون أن الدبلوماسية السعودية أصبحت في بعض الأحيان أشبه بالمنفذ الأخير في قضايا راب الصعود الإسلامي والعربي. وفي الثامن عشر من شهر ذي القعدة من نفس العام أحتضنت الرياض القمة الـ 27 للمجلس الأعلى لجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي أطلق عليها الملك عبدالله بن عبدالعزيز (قمة جابر) تقديراً للذور الراحل صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح (رحمه الله) في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وقد حضر القمة جميع قادة دول المجلس بما يدل على ما تحظى به المملكة من مكانة كبيرة، خصوصاً وأن القمة انطلقت في مرحلة من أهم المراحل في مسيرة التعاون الأمر الذي استوجب تضافر الجهود والتنسيق لتفعيل مسارات العمل المشترك، وقد خرجت القمة بقرارات مهمة أكدت على ضرورة تعميق المواطنة الخليجية من خلال الدعوة إلى تسريع خطوات الاتحاد الجمركي وسرعة استكمال متطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة، وتكليف اللجان المختصة باستكمال متطلبات قيام برنامج الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، وإعداد مشروع إصدار البطاقة الذكية لاستخدامها من قبل مواطني المجلس للتنقل بين دوله، ودراسة إنشاء شبكة خطوط السكك الحديدية لربط دول المجلس، والقيام بدراسة موسعة لوضع برنامج مشترك في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقاً للمعايير والالتزامات الدولية. ودعا البيان الختامي للقمة إيران إلى التجاوب مع المساعي والجهود الدولية الرامية إلى معالجة المسألة النووية الإيرانية، كما طالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف مجازرها ضد الشعب الفلسطيني.

وأدانت القمة عودة مسلسل العنف والإغتيالات السياسية في لبنان ودعت اللبنانيين إلى وحدة الصف وتغليب الحوار مؤكداً استمرار دول مجلس التعاون في موازنة لبنان سياسياً واقتصادياً.

كما طالبت القمة بحل الميخسيات فوراً وإنهاء المظاهر المسلحة في العراق معربة عن القلق الشديد إزاء الانقلاب الأمني.

وفي الثاني من شهر ذي الحجة 1427هـ توجه خادم الحرمين الشريفين إلى سلطنة عمان وذلك تلبية للدعوة الرسمية الموجهة لخادم الحرمين من أخيه جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الشقيقة، لإجراء مباحثات تتعلق بالمعاقبات الختامية بين البلدين الشقيقتين وسبل تعزيزها في كافة المجالات، إضافة إلى بحث القضايا الإقليمية والدولية ذات الأهتمام المشترك، وقد اعتبرت الأوساط السياسية والاقتصادية الخليجية والعربية والأوروبية والبدولية حرص الملك عبدالله على إتمام هذه الزيارة، ولم يرض

ظلت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حاضرة للوجودان العربي والإسلامي بما للمملكة من ثقل ديني وسياسي كبيرين، وما هي ذكرى النجوم الوطني تحل مرة أخرى لتسعد



ليس فقط السعوديين وإنما لكل العرب والمسلمين. وتخل الذكرى وقد حققت المملكة الكثير من الإنجازات على مستوى السياسة الخارجية والتي تضاف إلى رصيدها الكبير والمترامح منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز رحمه الله.

فعلاقات لمكة ببول كثيرة نوعت هذه الإنجازات ما بين مبادرات كبيرة لحل النزاعات، وقدم ناجحة بكل المقاييس، وجولات خارجية لخادم الحرمين الشريفين عززت علاقات المملكة بدول العالم، فضلاً عن المواقف المشرفة لخادم الحرمين الشريفين التي اتضحت في عمق الظروف العربية الصعبة.

وفي الثامن والعشرين من شهر رمضان المبارك 1427هـ وفي رحاب المسجد الحرام ووسط مباركة كبيرة إسلامية شاملة تم علماء الأمة الإسلامية في مختلف الأقطار الإسلامية تم التوقيع من علماء المسلمين السنة والشيعية في العراق أصالة عن أنفسهم وعن العلماء والمرجعيات في العراق على وثيقة مكة المكرمة التي تضمنت عشرة بنود نصت على تحريم الدم الإسلامي ووقف أعمال العنف في العراق برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي ومجمع الفقه العالمي، وتكونت الوثيقة من عشر نقاط باسم (وثيقة مكة) ونصت على (التأكيد على حرمة أموال المسلمين ودمائهم وأعراضهم) و(التأكيد على ضرورة المحافظة على دور العبادة للمسلمين وغير المسلمين) و(التمسك بالوحدة الوطنية الإسلامية) و(على أن يكون السنة والشيعية صفاً واحداً من أجل استقلال العراق ووحدة تراه) ودعت إلى (نبدأ إطلاق الأوصاف المشبته على السنة والشيعية).

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد خاطب في قصر الصفا بمكة المكرمة الحاضرين في مؤتمر المصالحة حيث أعرب بحفظه الله- عن آماله بالتوفيق والنجاح لتنتج المؤتمر. وقال خادم الحرمين للمؤتمري المشار (لكم إخوان مسلمون ولا تريد أن يتدخل أحد بين أبناء الأمة الإسلامية).

وقد جاءت وثيقة مكة للصالح بين الطوائف العراقية لتحتت يوماً بعد آخر أهمية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في سبل استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط، وليس حديثاً إقدام الملك عبدالله بن عبدالعزيز على اتخاذ الخطوة الأكثر أهمية على الصعيد العراقي، فقد سبق وكانت المملكة محطة الاتفاق بين الفرقاء، ولعل ما حدث مع العراقيين يذكر بمؤتمر المصالحة الأفتاني الذي عقد في مكة المكرمة في رمضان عام 1418هـ بدعوة من الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله- وخرج باتفاق القراء الأفغان على

للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وأكد القادة على التزامهم بما جاء في الاتفاق من أجل التفرغ للقضايا الفلسطينية وعلى رأسها القدس والملاجئ والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين وبناء الجدار والاستيطان.

وفي التاسع من شهر ربيع الأول عام 2008م افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله أعمال الدورة العادية التاسعة عشرة للقمة العربية (قمة التضامن) بمشاركة 16 من القادة والرؤساء والملوك العرب وهم رؤساء مصر والجزائر وموريتانيا والسودان وجيبوتي وسورية والعراق ولبنان واليمن والإمارات والسلطة الفلسطينية وجنهورية القمر المتحدة إلى جانب ملكي الأردن والبحرين وأميري قطر والكويت.

ويشارك في أعمال قمة الرياض أيضا كل من الرئيس المكسيكي برفيز شرف ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الكيني موي كيباكي الحالي لقمة الإتحاد إلى جانب بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة وألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي وأكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخاينغ سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأممية بالاتحاد الأوروبي.

وقد أعطت القمة اهتماماً لموضوع الأمن القومي العربي إذ تضمنت قران بهذا الشأن تشكيل مجموعة عمل من الخبراء والمتخصصين لدراسة المشكلة السعودية الخاصة بهذا الموضوع، وقد أخذت في الاعتبار الأخطار التي تم تبديدها خلال المناقشات التي سبقتها اجتماع القمة العربية، وأكد القراء أن مجموعة العمل ستولى إعداد ورقة عمل عن وضع الأمن القومي والمقترحات الخاصة بالتفصيل بين مختلف الأليات القائمة في إطار الجامعة العربية والمتعلقة بالأمن القومي العربي.

المقدسة إلا باتفاق ملزم، وأن يقسموا بالله وعلى كتابه وفي رحاب بيت الله على إيقاف هذا الاقتتال، وإيقاف شلال الدم الذي لن يخدم إلا أعداء الأمة.

وقد استجاب الفلسطينيون بعد يومين من المباحثات لطلب الأمة الإسلامية والعربية والشعب الفلسطيني الذي وجهه الملك عبدالله واتجزوا اتفاقاً تاريخياً مباركاً من جوار المسجد الحرام، ففوض خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وحكومة سمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد وقب القادة الفلسطينيين في قصر الصفا بجوار بيت الله الحرام في العشرين من محرم على وثيقة مكة المكرمة التي تم الاتفاق عليها بين حركتي فتح وحماس والتي تضمنت الاتفاق (بصورة نهائية) على تشكيل حكومة وحدة وطنية نهائية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها، حيث كلف الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية نهائية، كما تم الاتفاق على الخطة التنفيذية والتدابير لتطوير عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتقديرات القاهرة ومدشق، وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

كما تضمنت الوثيقة التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصلح الوطني والتصدد للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة

ولنصل إلى حل يرضي الله سبحانه وتعالى ويحقق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق والشعوب الإسلامية والعربية وكل من آرز القضية ودعمها.

وأكد الملك المفدى أن ما يحدث على فري فلسطين الطاهر وصمة عار تلطخت تاريخ الكفاح الوطني المشرف لأبناء الشعب الفلسطيني الذين استشهدوا في سبيل الله لتحرير وطنهم من براثن الاحتلال.

وقال -حفظه الله- إن المملكة حكومةً وشعباً لا تقبل أن تحق صامتة متفرجة لتنظر بحزن وألم عميق لما يدور على الساحة الفلسطينية من اقتتال بين الأشقاء أصحاب القضية الواحدة دون أن تتصدى لدورها الإسلامي والعروبي والإخلاقي تجاه أمانة الكلمة والفعل، وفي الثامن عشر من الشهر ذاته استقبل الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجدة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وقد فتح المشرك في لقاء مكة كما استقبل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ورئيس وزراء فلسطين إسماعيل هنية وقد حماس.

وبدا القادة اتصالاتهم فور وصولهم إلى جدة حيث بدأوا لقاءهم التتصالي في مكة المكرمة ويجوار الحرم الملكي الشريف، وأعرب الملك المفدى عن أمله في أن يسفر لقاء مكة بين القادة من حل يرضي الله تعالى ويحقق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني والشعوب الإسلامية والعربية وكل من آرز القضية ودعمها.

وأكد خادم الحرمين أن ما حصل في فلسطين لا يخدم غير أعداء الأمة وأنه إذا استمر سيحرم الشعب الفلسطيني من فترة تضالها البيطوني على مدى السنين من أجل تحقيق حقوقه الوطنية.

وكان خادم الحرمين قد تلقى رسالة من أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في المملكة ناشدوا فيها للملك بتكديس جميع الأطراف مهما طال الزمن في الحوار بين الأشقاء أنهم لن يخرجوا من الدين

على اختتام القمة الخليجية السابعة والعشرين أيام لبيدأ الملك عبدالله شخصياً تحركاً سعودياً متوافقاً مع مبادئه المعتمدة على مدرسة الدبلوماسية الثنائية لبلورة المواقف الخليجية بعد القمة 27 وصياغة موقف موحد لمواجهة التحديات، وتفعل قرارات القمة خصوصاً في المجالات الاقتصادية والتي يسعى الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى استئثارها لتحقيق المواطنة الخليجية التي باتت مطمحاً لكل أهل الخليج.

وقد بحث فيه الملك عبدالله مع مضيفه السلطان قابوس مجمل الأحداث والمستجدات على الساحات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية وموقف البلدين الشقيقين منها، وخصوصاً تفرعات الموقف الثوري الإيراني والأوضاع في العراق وفلسطين المحتلة ولبنان.

كما شملت القمة بحث آفاق التعاون والعلاقات الأخرى بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها بما يخدم البلدين والشعوب الشقيقين.

وفي التاسع من شهر محرم 1428هـ توجه خادم الحرمين الشريفين دأء عاجلاً لأشقائه من الشعب الفلسطيني دعاهم فيه إلى تحكيم العقل وتخليق لغة الحوار على لغة السلام، ودعا قادته إلى لقاء عاجل في مكة المكرمة ليبحث حل يوقف الاقتتال فيما بينهم، وقال حفظه الله: (إذ عوهم جميعاً لا فرق بين طرف وآخر إلى لقاء عاجل في وطنه الشقيق المملكة العربية السعودية وفي رحاب بيت الله الحرام لبحث آفاق الخلاف بينهم بكل حيادية دون تدخل من أي طرف آخر لنحقق لأمتنا العربية والإسلامية أحقيتها في قضيتها

وأكد خدام الحرمين أن أول خطوة في طريق الخلاص هي استعادة الثقة بالنفس بعضها البعض فإذا عادت الثقة عادت معها المصادقة وإذا عادت المصادقة هبت رياح الأمل على الأمة وعندها لن نسمع لقوى من خارج المنطقة أن ترسم مستقبل المنطقة ولن يرتفع على أرض العرب سوى علم العربية.

وفي اليوم التالي للقاء أعلن خدام الحرمين الشريفين اختتام القمة التي أعادت التأكيد على المبادرة العربية للسلام وحشد التأييد لهذه المبادرة وتكليف اللجنة الوزارية الخاصة بالمبادرة بإجراء الاتصالات مع القوى الدولية الفاعلة، ودعمت القمة العربية في قراراتها الختامية حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول ما جاء في هذه المبادرة واعتقاد الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على كافة المسارات. كما تطرقت القمة إلى القضايا العربية الأخرى كالأحداث في لبنان والعراق والصومال والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كما صدر عن القمة إعلان الرياض الذي أكدت فيه السعي والعمل الجاد لتحصين الهوية العربية ودعم مقوماتها ومركزاتها وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والشباب وعقولهم، باعتبار أن العربية ليست مفهوماً عربياً صلباً، بل هي هوية ثقافية موحدة تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية يشره التنوع والتعدد والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز، وقررت القيادة العرب في هذا الإطار إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يعمق الانتماء العربي المشترك ويستجيب لاحتياجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة ويرسخ قيم الحوار والإبداع.

واكتفت القمة بإصدار إعلان الرياض بدلاً من البيان الختامي حيث أكد الإعلان على ضرورة (حماية الأمن القومي العربي سياسياً واقتصادياً وأمنياً وتفعيل مواجهة المخاطر والتحديات والإرهاب الذي يواجه الأمة).

كما أكد على (ضرورة الوصول إلى حل سياسي لل ملف النووي الإيراني مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية). وقاد خدام الحرمين الشريفين القيادات العربية إلى إنجاز المهمات التاريخية التي تتطلع إليها الأمة انطلاقاً من الوحدة ومروراً بالتحصان ووصولاً إلى مد يد العون إلى الأشقاء تجاه الأزمات التي تتجتاح عالمنا العربي، وذلك على الرغم من قيام الجامعة العربية قبل 60 عاماً.

ودعا الملك عبدالله لدى تسلمه رئاسة القمة العربية معلناً بداية أعمال القمة في دورتها التاسعة عشرة بمرکز الملك عبدالعزیز الدولي للمؤتمرات بالرياض، إلى إنهاء الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني الشقيق بأقرب فرصة ممكنة لكي تتاح لعملية السلام أن تتحرك في جو بعيد عن القهر والإكراه على نحو يسمح بإنجاحها في تحقيق هدفها المنشود في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

والتقى خدام الحرمين في خطاب أتمم بالوضوح والصراحة بالوم في الإحفاقات التي تواجهها الأمة على قادتها، وقال حفظه الله: خلافتنا الدائمة ورفضنا الأخذ بأسباب الوحدة جعل الأمة تفقد الثقة في مصداقيتنا وتفقد الأمل في يومها وغدها.

كما التزم الطرفان على دعم جهود الاتحاد الأفريقي السياسية والأمنية لإعادة الاستقرار لإقليم دارفور والمناطق الحدودية بين البلدين من خلال إنفاذ اتفاق سلام دارفور، ولذلك لم يكن غريباً أن يتصدر اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قائمة الـ100 شخصية الأكثر تأثيراً في العالم لعام 2007م، إذ نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية في مايو 2007م القائمة التي أعدتها مجلة التايمز، وتضمنت شخصيات ومشاهير العالم الذين لهم التأثير الأكبر خلال عام 2007م وشملت القائمة شخصيات سياسية وعلمية وفنية ومالية وشخصيات رياضية.

وفي الثامن والعشرين من ربيع الثاني 1428هـ عقد قادة دول مجلس التعاون الخليجي لقاءهم التشاوري التاسع بالرياض، برئاسة خادم الحرمين الشريفين رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ حيث ناقش القادة خلال اللقاء مسيرة التعاون المشترك بين دول المجلس في كل المجالات منذ انعقاد القمة السابعة والحشرين في الرياض كما ناقش القادة آخر ما توصلت إليه المفاوضات مع عسدر من الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى آخر المستجدات على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، وخاصة ما يتعلق بالقطبية الفلسطينية، والأوضاع في العراق، وآخر التطورات في الملف النووي.

وقد قرر قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام اجتماعهم التشاوري التاسع في الرياض الإسراع في الانتهاء من كل ما يتعلق بالفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي قبل انعقاد الدورة الـ28 للقمة الخليجية المقرر عقدهما في مسقط بسلطنة عمان.

وأكد القادة على ضرورة متابعة استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، ووجهوا بأن يتم الانتهاء من جميع متطلبات هذه السوق قبل نهاية العام الجاري تهيئاً لإعلانها في (قمة مسقط)، وقرر القادة تكليف الأمانة العامة للمجلس بالعمل على الانتهاء من الدراسة التحليلية لمشروع الربط المالي تهيئاً لعرضها على القمة القادمة.

وقدر القادة متابعة الإعداد لإجراء الدراسة الأولية حول ما تم تحقيقه بشأن استخدامات التقنية النووية للأغراض السلمية من اتصالات ولقائات وفقاً لما صدر عن قمة الرياض بهذا الشأن، تهيئاً لرفعها للمجلس الأعلى في الدورة القادمة. وفي الشأن الدولي، تولى القادة بتأكيد القيادات الفلسطينية التزامها باتفاق مكة المكرمة برعاية الملك عبدالله بن عبدالعزيز والوقوف ضد كل مظاهر العنف ومحاسبة المتسببين.

وفي الثلاثين من ربيع الثاني 1428هـ بدأ خادم الحرمين الشريفين جولة خارجية شملت كلا من المغرب وأستراليا وفرنسا وبولندا ومصر والأردن، وقد حققت الجولة نجاحاً كبيراً وعززت من علاقات المملكة الخارجية، كما لاقت اهتماماً كبيراً من قبل وسائل الإعلام.

وكانت عبارة (تحقت القمة) القاسم المشترك بين الصحف العربية في إطار تغطيتها المتواصله للقمة العربية وربعت الصحف نجاح القمة بالجهود السعودية المكثفة التي أجريت قبل وانتهاء انعقادها والإعداد الجيد من قبل خادم الحرمين الشريفين، وتصدرت صور خادم الحرمين الشريفين الصفحات الأولى من الصحف العربية.

وفي الثالث والعشرين من ربيع الأول 1428هـ حولت العملة مبلغ مائة مليون دولار أمريكي إلى لبنان لتقديمها للمملكة على هامش (مؤتمر باريس3) للمساهمة في تسديد جزء من دين لبنان العام، وكان الملك قد وجه بتقديم مبلغ مليار دولار أمريكي من أجل تمويل عدد من المشروعات الإنمائية في لبنان.

وفي السادس عشر من شهر ربيع الثاني 1428هـ وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التأم في المملكة العربية السعودية قمة تصالحية بين جمهوريتي السودان وتشاد أنهت سلسلة من الخلافات الحدودية بين البلدين، وظلت العلاقات السودانية التشادية منذ سنوات في اضطراب ما بين الهدوء النسبي والتصعيد من جهة أخرى وأحياناً توجه أنجحنا اتهامات تجاه الخرطوم بانتهاك سيادة أراضيها والتدخل في شأنها الداخلي بل السعي للإطاحة بنظامها والخرطوم تتهم العاصمة التشادية بدعم المسلحين في دارفور بتوفير المساحة والدعم المادي وغير المادي والإسهام في أوضاع دارفور.

واعتبر ذلك إنجازاً تاريخياً فذاً كون الملك عبدالله وفق في إنقاذ الرئيس السوداني عمر البشير والرئيس الاقتصادي إدريس ديبي بتوقيع اتفاق تاريخي يحقق تقاضاً ما بين السودان وتشاد وأضعاً البلدين على طريق التفاهم لإنهاء النزاع بينهما في إقليم دارفور بالسودان وإقليم شرق تشاد. وقد وقع الرئيسان برعاية وحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اتفاق صلح بين البلدين اشتمل على ثمانية مواد تشكل آلية لتنفيذ هذا الاتفاق.

وأكد الطرفان في بيان التزامهما الكامل بالاتفاقيات الموقعة بينهما الثلاثية منها والمتعددة الأطراف خصوصاً إعلان اتفاقية طرابلس الصادرة في 8 فبراير 2006م وكذلك الالتزامات المتصوص عليها في محاضر الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف الهادفة إلى تفعيل اتفاق طرابلس ومعالجة الوضع بين السودان وتشاد.

وتعهد الطرفان بالعمل بالخلص والجاه من أجل تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق هذا الهدف عبر كافة القنوات الرسمية والشعبية في البلدين. كما التزم الطرفان باحترام سيادة وسلامة أراضي الطرف الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ومنع استخدام أراضي البلدين لإيواء أو لحشد أو لتدريب أو لمرور أو لتكوين الحركات المسلحة المعارضة للطرف الآخر أو تقديم أي نوع من أنواع الدعم المادي والمعنوي لهذه الحركات والعمل على إبعادها فوراً عن أراضي البلدين.